الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عـ141ـدد

تاريخ القـرار: 30 أفريل 2015

تاريخ 14/5/2015
تسلمنا نظير من
أورنج تونسيا و
تونسيا

قـــــــــرار

بتـاريخ 30 أفريـل 2015، أصـدر رئـيس الهيئـة الوطنيـة للاتصـالات، القـرار عـ**141**ـدد في مـادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعيـــة: شـركة "أورونـج تـونس" في شـخص ممثلـها القـانوني الكـائن مقـره الاجتمـاعي بعمـارة أورونـج المركز العمراني الشمالي- 1008 تونس.

من جـهـة

المدعـى عليها: شـركة "اتصـالات تـونس" في شـخص ممثلـها القـانوني الكـائن مقرهـا الاجتمـاعي بحـدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جـهـة أخرى

بعـد الإطـلاع علـى مجـلة الاتصـالات الصـادرة بمقتضـى القـانون عـ01ـدد لسـنة 2001 المـؤرخ في 15 جـانفي 2001، المـنقح والمتـمم بالقـانون عـ46ـدد لسـنة 2002 المـؤرخ في 7 مـاي 2002 وبالقـانون عـ01ـدد لسـنة 2008 المـؤرخ في 8 جـانفي 2008 و بالقـانون عـ10ـدد لسـنة 2013 المـؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعـد الاطـلاع علـى الأمـر عـ3026ـدد لسـنة 2008 المـؤرخ في 15 سـبتمبر 2008 والمتعلـق بضـبط الشـروط العامـة لاسـتغلال الشـبكات العموميـة للاتصـالات وشـبكات النفـاذ المـنقح والمـتمم بـالأمر عـ53ـدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

Adresse : Rue Echabia (Ex : 8003) Montplaisir 1073 Tunis
Tél. : (+216) 71 900 868 - 71 901 526 - 71 902 658
Fax : (+216) 71 909 435 - 71 904 811
E-mail : contact@intt.tn

www.intt.tn
M.fiscal : 831285C / A / M / 000

العنوان : نهج الشابية ـ مونبليزير ـ 1073 تونس
الهاتف : 71 900 868 - 71 901 526 - 71 902 658 (216+)
الفاكس: 435 909 71 - 811 904 71 (216+)
البريد الالكتروني : contact@intt.tn

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ54ـدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورونج تونس" بتاريخ 21 أفريل 2015 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقتية اللازمة لفرض دولة القانون كالحكم بإيقاف ترويج العرض التجاري التابع لاتصالات تونس والذي يخول للمشتركين فيه الانتفاع بامتياز على الشحن يتراوح بين 1200%و2000% مع التنصيص على النفاذ العاجل بصرف النظر عن كل أوجه الطعن الممكنة.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "أورنج تونس" تقدمت بتاريخ 21 أفريل 2015 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت، بدفاترها تحت عـ180ـدد طلبت بموجبها قول ما يقتضيه القانون في خصوص الممارسات التي عمدت "اتصالات تونس" إلى إتيانها والمتعلقة بترويج العرض التجاري للهاتف الجوال الذي يخول للمشتركين فيه الانتفاع بامتياز على الشحن يتراوح بين 1200%و2000%" و تطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الاتصالات بما يردع ممارسة المدعى عليها.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من قيام المدعى عليها بترويج العرض التجاري للهاتف الجوال الذي يخول للمشتركين فيه الانتفاع بامتياز على الشحن يتراوح بين 1200%و2000%" مشكّكة في حصوله على موافقة الهيئة طبقا للتراتيب المنظمة للعروض التجارية لخرقه لقرار الهيئة عـ54ـدد المؤرخ في 11 جوان 2014 الذي حدد السعر الأدنى للتعريفات، معتبرة أن التعريفة المفرطة الانخفاض المعتمدة من طرف المدعى عليها في هذا العرض تخالف قواعد المنافسة النزيهة وهو ما من شأنه الإضرار بمصالحها التجارية نظرا لعدم قدرتها على مجاراة تلك التعريفة، وانتهت إلى طلب اتخاذ التدابير الوقتية اللازمة لفرض دولة القانون كالحكم بإيقاف ترويج العرض المتظلم منه فورا مع التنصيص على النفاذ العاجل بصرف النظر عن كل أوجه الطعن الممكنة.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها صورة من بيانات العرض مأخوذة من صفحة التواصل الاجتماعي فايسبوك، ومحضر معاينة عـ19089ـدد محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ أنور بن الحاج جلول، تضمن معاينة الومضة اللإشهارية الممررة على أمواج إذاعة موزاييك أف أم على الساعة الحادية عشر والنصف صباحا من يوم الاثنين الموافق للثالث عشر من شهر أفريل من سنة 2015.

الهيئـــــة

حيث يهدف المطلب الماثل إلى استصدار قرار وقتي يقضي بإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه والإذن بسحبه وجميع معلقاته من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث ثبت من محضر المعاينة أن مشغل الشبكة العمومية للاتصالات "اتصالات تونس" أقدم فعلا على ترويج العرض التجاري المتظلم منه الذي يمكن المشتركين فيه من التمتع تحفيزات بعد الشحن تتراوح قيمتها بين "1200%" و 2000%".

وحيث اتضح بالرجوع الى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل أن الهيئة لم تتلقى من قبل المدعى عليها أي مشروع عرض تجاري يحمل نفس المواصفات والخصائص التجارية للعرض الترويجي موضوع النزاع كيفما تم التطرق اليه أعلاه.

وحيث يستنتج مما سبق أن "اتصالات تونس" لم تتقيد بالتراتيب والإجراءات المنظمة لتسويق العروض التجارية وفقا لما نصت عليه أحكام الفصل 3(أ) من الأمر عـ3026ـدد سنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عـ53ـدد المؤرخ في 10 جانفي 2014، والتي تفرض على كل مشغل شبكة عمومية للاتصالات الحصول مسبقا على موافقة الهيئة قبل الشروع في تسويق أي عرض جديد أو إدخال أي تعديلات على عروضها التجارية.

وحيث أن تضمين العرض الترويجي موضوع الدعوى لتحفيزات هامة لها تأثير مباشر على معدل التعريفات التي سبق ضبطه من الهيئة لضمان حد أدنى من المنافسة النزيهة بين المشغلين من شأنه أن يلحق أضرارا بالعارضة باعتبار ما يمكن أن يترتب عنه من تأثيرات سلبية على وضعيتها في السوق.

وحيث ولئن سبق لرئيس الهيئة أن أصدر، بناءا على مطلب من "أوريدو تونس"، قرارا في التدابير الوقتية تحت عـ139ـدد بتاريخ 13 أفريل 2015 يقضي بإيقاف نفس العرض التجاري موضوع المطلب الراهن كمارفض مطلب المراجعة الذي تقدمت به "اتصالات تونس" موضوع القرار الوقتي عـ140ـدد بتاريخ 28 أفريل 2015، فإنه لا شي يمنع من الاستجابة لمطلب "أورنج تونس" الرامي الى إيقاف ترويج العرض المذكور والإذن بسحبه وجميع معلقاته من السوق طالما تأسس مطلبها على أسانيد قانونية وواقعية وجيهة.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، نأذن نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بإلزام "اتصالات تونس" إيقاف العرض التجاري من"1200% إلى 2000 %" وسحبه وجميع معلقاته من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة تحت عـ180ـدد.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس